مجلة وعي للعلوم الإنسانية
العدد الثالث/ ٢٠٢٦م، الصفحة: ١٤٩٥-١٥١٦
مجلة وعي للعلوم الإنسانية
ISSN: 3104-9125
E-ISSN:3104-9117

الطبيعة القانونية للعلاقة بين الطبيب والمريض في العمليات الجراحية التجميلية

" The Legal Nature of the Relationship Between the Physician and the Patient in Cosmetic Surgery

م.د كرار حسن الغزالي

Dr. Karrar Hassan Al-Ghazali

دكتوراه في القانون الخاص/ القانون المدني- تدريسي في كلية الطب/ جامعة جابر بن حيان

karrarkadhim.h.ghazali@jmu.edu.iq

الكلمات المفتاحية

الطبيعة القانونية – الطبيب – المريض – العملية – التجميل .

الملخص

يتناول هذا البحث الطبيعة القانونية للعلاقة بين الطبيب والمريض في العمليات الجراحية التجميلية، انطلاقاً من مشكلة غموض تحديد التزامات الطبيب ومسؤولياته القانونية مقابل حقوق المريض في الحصول على نتيجة تجميلية متوقعة. يركز البحث على الإجابة عن التساؤل الرئيس: ما هي الطبيعة القانونية الدقيقة لهذه العلاقة، وما أثرها على التزامات الطرفين ومسؤولياتهم القانونية؟ وتنبع أهمية الدراسة من كونها تساهم في توضيح الإطار القانوني الذي يحكم هذه العلاقة، وتحديد حدود مسؤولية الطبيب، وحماية حقوق المريض وآليات التعويض عن الأضرار، بالإضافة إلى تطوير التشريعات والإرشادات القانونية، وزيادة الوعي القانوني لدى الأطباء والمرضى في هذا المجال الطبي الحساس. تتمثل أهداف البحث في تحديد طبيعة العلاقة القانونية بين الطبيب والمريض في العمليات التجميلية، وبيان التزامات الطبيب ومسؤولياته القانونية، وتوضيح حقوق المريض وآليات حمايتها، وتحليل أثر هذه العلاقة على العقود والاتفاقيات الطبية، وتقديم توصيات لتعزيز الممارسات القانونية والأخلاقية بين الطرفين. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة هذه العلاقة، مع الاستعانة بالمقارنة بين التشريعات والقرارات

القضائية المحلية والدولية المتعلقة بالعمليات الجراحية التجميلية. أظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة القانونية تعتمد على توازن دقيق بين الالتزام المهني للطبيب وحق المريض في المعلومات والموافقة المستنيرة، حيث يميل الالتزام إلى أن يكون التزامًا بالوسيلة مع مراعاة الهدف الجمالي. كما بينت النتائج أن من التجارب القضائية الدولية، وإنشاء بروتوكولات للتعامل مع الأخطاء والمضاعفات، لضمان حماية حقوق الطرفين وممارسة آمنة ومستدامة لجراحات التجميل.

KEY WORD

Legal nature – physician and patient – cosmetic – surgery

Abstract

This study addresses the legal nature of the relationship between the physician and the patient in cosmetic surgery, stemming from the problem of ambiguity in defining the physician's obligations and legal responsibilities versus the patient's rights to an expected cosmetic outcome. The research focuses on answering the central question: What is the precise legal nature of this relationship, and what is its impact on the obligations and responsibilities of both parties? The importance of the study lies in its contribution to clarifying the legal framework governing this relationship, defining the limits of the physician's liability, protecting patient rights and compensation mechanisms, as well as developing relevant legislation and guidelines, and raising legal awareness among physicians and patients in this sensitive medical field. The objectives of the study are to determine the legal nature of the physician-patient relationship in cosmetic procedures, clarify the physician's obligations and legal responsibilities, explain patient rights and protection mechanisms, analyze the impact of this relationship on medical contracts and agreements, and provide recommendations to enhance legal and ethical practices between both parties. The study relied on a descriptive-analytical approach to examine this relationship, supplemented by a comparative analysis of local and international legislation and judicial decisions related to cosmetic surgery. The results showed that the legal relationship depends on a precise balance between the physician's professional obligations and the patient's right to information and informed consent, where the obligation tends to be one of diligence in performance while considering the aesthetic objective. The findings also indicated that failure to provide complete information or negligence in professional procedures may increase the physician's civil liability and lead to compensation. Legal comparisons revealed differences in liability scope between local and international legislation: some European systems emphasize obligation to achieve results in clearly expected cases, whereas local laws focus on exercising professional care. Based on these results, the study recommends developing local legal frameworks to regulate cosmetic procedures, establishing precise standards for information and informed consent, documenting medical procedures, enhancing physicians' legal

training, learning from international judicial experiences, and creating protocols for handling errors and complications, ensuring the protection of both parties' rights and safe, sustainable cosmetic practices.

المـــــقدمة

شهدت العقود الأخيرة تطورات هائلة في مجال جراحة التجميل، ســواءً للعــلاج أو لتحســين المظهر الجسدي وقد أدى ذلك إلى غموض قانوني في التعريف القانوني لعلاقة الطبيب بالمريض في هذه المساعي الطبية، وينشأ هذا الغموض لأن جراحة التجميل تختلف عن غيرها مــن الإجــراءات الطبية التقليدية في طبيعة الدوافع والأهداف والالتزامات المفترضة، وغالبًا ما تستند إلى التفضيلات الشخصية للمريض بدلاً من الاستجابة لحاجة طبية ملحة، مما يجعلها محور الاهتمام الرئيسي للفقــه والمحاكم، يلعب مفهوم العقد الطبي دورًا هامًا في دراسة هذه العلاقة، ويعتبره العديد من علماء القانون نوعًا من العقود القائمة على الموافقة المستنيرة والثقة المتبادلة بأن الطبيب يتحمل التزامًا محددًا تجاه المريض، وقد ناقش العديد من الفقهاء طبيعة هذا العقد وحالته، وأبرزهم عبد الرزاق السنهوري، الذي قضى بأن العقود الطبية تخضع أساسًا للعناية الواجبة، لتجنب نتائج محددة، ما لم تكن قابلة للقياس تقنيًا أو يمكن التحقق منها موضوعيًا في المقابل، بدأت الدراسات الحديثة في مجال المسؤولية الطبية بإعادة النظر في هذا التصنيف، لا سيما في سياق الإجراءات التجميلية ويعود ذلك إلى خصائصها الفريــدة، التي غالبًا ما تستند فقط إلى أهداف جمالية يمكن للمريض قياسها والتحقق منها بوضوح وقد أدى ذلك إلى نقاش حول ما إذا كان واجب الطبيب في هذه الإجراءات أقرب إلى الالتزام بالنتيجة منــه إلــى الالتزام بالوسائل فحسب علاوة على ذلك، أوضحت الأبحاث القانونية المتخصصة، بما في ذلك دراسة

محمد علي عمران حول المسؤولية المدنية عن الأخطاء الطبية، التزام الأطباء بتفصيل وشرح المعايير المهنية التي يجب عليهم اتباعها أثناء إجراء الإجراءات الطبية، وخاصةً المخاطر ويعزز حكم صادر عن محكمة التمييز العراقية هذا الأمر من خلال الحكم في عدة قضايا تتعلق بالإجراءات التجميلية بأن الأطباء ملزمون بإعطاء المرضى معلومات كاملة قبل إجراء العملية، محملين إياهم مسؤولية الإخلال بهذا الواجب أو الأضرار الناجمة عن الإهمال المهني وتتناول الأدبيات القانونية المعاصرة، بما في ذلك دراسة فاضل السامرائي للعقود الطبية في القانون المدني العراقي، تطور الفقه القانوني في هذا المجال في غضون ذلك، تُركز دراسةٌ لعزة كمال، نُشرت في مجلة العلوم القانونية بجامعة القاهرة، على الطبيعة الخاصة للمسؤولية المدنية الناشئة عن جراحة التجميل، وكيفية تكييف التزامات الطبيب مع طبيعة هذه الإجراءات ونظرًا لأهمية هذا الموضوع والحاجة المتزايدة إلى تنظيم قانوني لجراحة التجميل، تُعنى هذه الدراسة بدراسة الجوانب القانونية للعلاقة بين الطبيب والمريض في مجال جراحة التجميل ويتم ذلك من خلال تحليل الأساس الفقهي للعقود الطبية، وتحديد خصائص الالتزامات الناشئة عنها، وتحديد المسؤولية المدنية عن الإخلال بها، مدعومةً بالسوابق القضائية الحديثة والبحوث العلمية.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعًا إجرائيًا له آثار عدة تتفرع عنه العديد من الأحكام القانونية ذات الأثر المباشر على عمل الطبيب و والوضع الجراحي (الصحي) للمريض في العمليات التجميلية بحيث تبرز الأهمية في توضيح الإطار القانوني الذي يحكم العلاقة بين الطبيب والمريض في العمليات التجميلية. وكذلك تحديد حدود

مسؤولية الطبيب والتزاماته المهنية والقانونية تجاه المريض وحماية حقوق المريض وتوضيح آليات التعويض في حال الإخلال بالشروط من قبل الطبيب المختص . ومن ثم المساهمة في تطوير التشريعات والإرشادات القانونية المتعلقة بالعمليات التجميلية.

إشكالية البحث

تتمثل مشكلة البحث في غموض الطبيعة القانونية للعلاقة بين الطبيب والمريض في العمليات الجراحية التجميلية، لا سيما فيما يتعلق بتحديد التزامات الطبيب ومسؤولياته القانونية تجاه المريض، وكيفية توازن هذه الالتزامات مع حقوق المريض في الحصول على نتيجة تجميلية متوقعة. ومن هنا يبرز التساؤل الرئيسي: ما هي الطبيعة القانونية الدقيقة للعلاقة بين الطبيب والمريض في العمليات الجراحية التجميلية، وما أثرها على التزامات الطرفين ومسؤولياتهم القانونية ؟.

منهج البحث:

اعتمد البحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة طبيعة العلاقة القانونية بين الطبيب والمريض في العمليات التجميلية، مع الاستناد إلى دراسة مقارنة للتشريعات والقرارات القضائية المتعلقة بالعمليات الجراحية التجميلية.

خطة البحث

قسمنا بحثنا على مبحثين، تناولنا في المبحث الأول ماهية الطبيعة القانونية للعلاقة بين الطبيب والمريض في العمليات الجراحية التجميلية، بواقع مطلبين، خصصنا الأول الأساس القانوني للعقد الطبي، أما المطلب الثاني فقد تضمن طبيعة التزام الطبيب في العمليات الجراحية التجميلية بين الوسيلة والنتيجة . أما المبحث الثاني فقد تناول الآثار القانونية للعقد الطبي في العمليات الجراحية التجميلية وتوزع على مطلبين: تناولنا في الأول التزامات الطبيب في العمليات الجراحية التجميلية، في حين تناولنا في المطلب الثاني حقوق والتزامات المريض في العمليات الجراحية التجميلية ومن ثم يتم عرض النتائج والمقترحات.

المبحث الأول

ماهية الطبيعة القانونية للعلاقة بين الطبيب والمريض في العمليات الجراحية التجميلية

تثير الطبيعة القانونية للعلاقة بين الطبيب والمريض في العمليات الجراحية التجميلية إشكاليات خاصة، نظرًا لارتباطها بتحقيق نتيجة تجميلية متوقعة أكثر من ارتباطها بالعلاج من مرض. ويترتب على ذلك اختلاف في تحديد التزامات الطبيب ومسؤوليته القانونية مقارنة بالعمليات الجراحية العلاجية التقليدية. وذلك من خلال هذا المبحث حيث قمنا بتقسيمه على مطلبين تناولنا في الأول الأساس القانوني للعقد الطبي . والمطلب الثاني خصص

لتوضيح طبيعة التزام الطبيب في العمليات الجراحية التجميلية بين الوسيلة والنتيجة وكما يأتي .

المطلب الأول

الأساس القانوني للعقد الطبي

تُعد العلاقة بين الطبيب والمريض علاقة قانونية تقوم في جوهرها على عقد ذي طبيعة خاصة، يختلف عن العقود المدنية التقليدية من حيث موضوعه والغرض منه وطبيعة الالتزامات المتولدة عنه. فالعقد الطبي يقوم أساساً على تقديم خدمة تمس سلامة الجسد وحق الإنسان في الصحة، مما يفرض على الطبيب التزاماً مهنياً يتجاوز حدود الالتزامات الفنية المعتادة في عقود الخدمات الأخرى.

ويقوم العقد الطبي على ركنين أساسيين: **الرضا** و**الثقة** .فالرضا يشترط أن يكون صحيحاً ومبنياً على علم كافٍ بجوهر العمل الطبي وما قد يترتب عليه من آثار محتملة، بينما تستند الثقة إلى الاعتبارات المهنية والمعرفية التي تدفع المريض إلى الاعتماد على خبرة الطبيب، ويُعد الإعلام المسبق جزءاً جوهرياً من هذا العقد، إذ لا ينعقد العقد الطبي صحيحاً إلا إذا توافرت لدى المريض معلومات كافية حول طبيعة الإجراء ونتائجه المتوقعة والمخاطر المحتملة[١].

[١]عبد الرزاق خلف محمود البقور – «الخطأ في المسؤولية المدنية لطبيب التجميل»، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٩٣، سبتمبر ٢٠٢٥، صـ ١-50.

أما من حيث الطبيعة القانونية للالتزام الناتج عن هذا العقد، فإن الأصل أن يكون الطبيب ملتزماً ببذل عناية لا بتحقيق نتيجة، وذلك نظراً لطبيعة العمل الطبي الذي يتأثر بعوامل متعددة لا يمكن التحكم فيها بالكامل، إلا أن العمليات الجراحية التجميلية تثير نقاشاً قانونياً مغايراً، لأنها غالباً تهدف إلى تحقيق نتيجة ذات طابع شكلي أو جمالي محدد، مما يدفع إلى التساؤل حول مدى اقتراب التزام الطبيب فيها من الالتزام بتحقيق نتيجة وليس مجرد بذل عناية[١].

ويتميز العقد الطبي في العمليات التجميلية عن غيره بنقطتين أساسيتين:

١. **وضوح الهدف:** إذ يكون المريض على علم مسبق بالنتيجة الشكلية التي يسعى إلى تحقيقها، مما يرفع سقف التوقعات ويجعل تقييم النجاح أو الفشل أكثر مباشرة.

٢. **غياب الضرورة العلاجية:** فالعملية تتم عادة بناءً على رغبة شخصية، لا استجابة لحاجة صحية، مما يجعل إرادة المريض وحقه في الاختيار الحر أكثر مركزية في التعاقد.

وقد عززت التطبيقات القضائية هذا التمييز، إذ اتجهت العديد من الأحكام إلى اعتبار التزام الطبيب في العمليات التجميلية التزاماً مشدداً من حيث المستوى الفني والمهني المطلوب، كما أكدت ضرورة الإعلام التفصيلي بالمخاطر المحتملة، واعتبرت أن أي قصور في هذا الجانب يعد إخلالاً جوهرياً بالعقد الطبي.

---

١) مراد بن صغير مدى التزام الطبيب بإعلام المريض دراسة مقارنة) . كلية الحقوق جامعة مولود معمري الجزائر، ص ١٧٣

وانطلاقاً من ذلك، فإن العقد الطبي في الجراحة التجميلية يقوم على عناصر خاصة تجعل طبيعته القانونية أكثر تعقيداً من العمل الطبي العلاجي التقليدي، سواء من حيث طبيعة الالتزام أو من حيث شروط صحة الرضا، وهو ما يبرر معالجة مستقلة لهذا النوع من العقود ضمن قواعد المسؤولية المدنية.

والطبيب ملزم باتباع القواعد الفنية والمهنية دون أن يكون مضموناً تحقيق نتيجة محددة، إلا إذا كانت قابلة للقياس والتحقق الموضوعي. كما يشير إلى أن الالتزام الطبي خاص لأنه يمس سلامة الجسد وحق الإنسان في الصحة[١].

المطلب الثاني

طبيعة التزام الطبيب في العمليات الجراحية التجميلية بين الوسيلة والنتيجة

يثير تحديد طبيعة التزام الطبيب في العمليات الجراحية التجميلية إشكالية قانونية دقيقة، نظراً لطبيعة هذه العمليات وخصوصيتها مقارنة بالإجراءات العلاجية التقليدية. فالعمل الطبي عموماً يقوم على التزام ببذل عناية، إذ يلتزم الطبيب باتخاذ ما يلزم من مهارة ويقظة وفقاً للأصول الفنية المستقرة،

١) عبد الرازق السنهوري الوسيط في شرح القانون المدني الجديد (١) المجلد الثاني، نظرية الالتزام بوجه عام، مصادر الالتزام، الطبعة الأصلية الجديدة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان سنة ١٩٩٨، ص ١٢١

دون أن يكون ملزماً بتحقيق نتيجة معينة. غير أن الجراحة التجميلية بطبيعتها تختلف عن هذا الإطار العام، مما يؤدي إلى إعادة تقييم طبيعة الالتزام القانوني المفروض فيها[١].

تستند التفرقة بين الالتزام بوسيلة والالتزام بنتيجة إلى معيار موضوعي يتعلق بإمكانية توقع النتيجة والتحكم فيها ففي العمليات العلاجية التقليدية، لا يمكن للطبيب التحكم الكامل في النتائج بسبب تعدد العوامل البيولوجية والمرضية، وبالتالي لا يُتصور أن يلتزم الطبيب بتحقيق نتيجة محددة مسبقاً، أما في العمليات التجميلية، فإن الهدف يكون غالباً محدداً وواضحاً للمريض مسبقاً، مثل تحسين مظهر معين أو إزالة عيب شكلي، وهو ما يجعل النتيجة المطلوبة قابلة للقياس والملاحظة بصورة مباشرة[٢].

وقد أدى هذا الاختلاف إلى ظهور اتجاه قانوني يرى أن التزام الطبيب في العمليات التجميلية يقترب من الالتزام بنتيجة، ليس بمعنى ضمان النتيجة بشكل مطلق، ولكن بمعنى ارتفاع مستوى العناية المطلوبة إلى الحد الذي يجعل الطبيب مسؤولاً عن أي انحراف ظاهر عن النتيجة المتوقعة ما لم يثبت وجود سبب خارج عن إرادته أو عوامل طبية لا يمكن السيطرة عليها. ويعزز هذا الاتجاه الطبيعة الاختيارية لهذه العمليات، إذ إن المريض لا يلجأ إليها للعلاج من مرض، وإنما لتحقيق هدف جمالي محدد، مما يجعله يعتمد بصورة جوهرية على قدرة الطبيب على تحقيق هذا الهدف.

وفي المقابل، يستند اتجاه آخر إلى أن العمل الطبي مهما كان نوعه هو عمل مهني ذي طبيعة فنية معقدة لا يمكن اختزاله في التزام بنتيجة، بما في ذلك العمليات التجميلية ووفقاً لهذا الاتجاه،

---

١) أحمد دعيش التزام الطبيب بإعلام المريض، كلية الحقوق جامعة مولود معمري الجزائر ص ١٣٣.

كريم فؤاد – «المسئولية المدنية عن خطأ جراح التجميل»، مجلة قطاع الشريعة والقانون، المجلد ١٦ – العدد ١٦، أغسطس ٢٠٢٤، صـ ١٢٨٧-1377.

فإن الطبيب يظل ملتزماً ببذل عناية فائقة تتناسب مع طبيعة الإجراء، ولا يكون مسؤولاً عن عدم تحقق النتيجة طالما أثبت التزامه بالمستوى المهني المطلوب واتبع القواعد الطبية السليمة[١].

وتظهر أهمية هذا النقاش عند تقييم مسؤولية الطبيب في حالة عدم تحقق النتيجة التجميلية المتوقعة. فإذا اعتُبر التزامه التزاماً بوسيلة، وجب على المريض إثبات الخطأ الفني أو القصور المهني. أما إذا اعتُبر التزاماً قريباً من النتيجة، فإن عبء الإثبات يميل إلى التخفيف على المريض، إذ يكفي إثبات أن النتيجة لم تتحقق حتى يُطلب من الطبيب تقديم الدليل على التزامه بالأصول الفنية وبوجود سبب طبي مستقل حال دون تحقيق الهدف.

مسؤولية الطبيب المدنية تتحقق عند الإخلال بالمعايير المهنية، سواءً كان ذلك في التشخيص أو التنفيذ أو في تقديم المعلومات. ويؤكد أن الإعلام الكامل للمريض قبل إجراء العملية هو جزء من الالتزام التعاقدي للطبيب، ويعتبر أي نقص فيه إخلالاً بالعقد الطبي[٢].

كما أن القضاء في العديد من التطبيقات العملية اتجه إلى التشدد في تقدير التزام الطبيب في العمليات التجميلية، فأكد وجوب الإعلام الدقيق بكل تفاصيل العملية ونتائجها المحتملة، واعتبر أن أي نقص في المعلومات المقدمة للمريض يدخل في نطاق الإخلال بالعقد الطبي ذاته. وبهذا يصبح الإعلام جزءاً حاسماً في تحديد طبيعة الالتزام: فإذا كان المريض قد أُحيط علماً بالمخاطر والنتائج المحتمَلة

---

١) نورة براهيمي – «المسؤولية المدنية عن أخطاء الفرق الطبية والتعويض عنها»، مجلة جامعة مؤتة، ٢٠٢٣، ص٥٥-78.

٢) محمد علي عمران – المسؤولية المدنية عن الأخطاء الطبية، دار النهضة العربية، القاهرة١٩٨٣ ،ص١١١

بصورة واضحة، بقي الالتزام أقرب إلى الالتزام بوسيلة، أما إذا كان الإعلام ناقصاً أو مضللاً، فإن عدم تحقق النتيجة يُعد قرينة على الإخلال بالالتزام(١).

وبذلك يتضح أن طبيعة التزام الطبيب في العمليات الجراحية التجميلية ليست مسألة جامدة، بل تتأثر بطبيعة العملية، وبمدى وضوح الهدف المطلوب، وبمستوى المعلومات المقدمة للمريض، وبالظروف الفنية المصاحبة للإجراء. وهي عوامل تجعل الالتزام في هذا النوع من العمل الطبي أقرب إلى الالتزام المشدد، الذي يتجاوز الالتزام بوسيلة التقليدي دون أن يصل إلى الالتزام بالنتيجة بمعناه المطلق.

المبحث الثاني

الآثار القانونية للعقد الطبي في العمليات الجراحية التجميلية

تتمثل الآثار القانونية للعقد الطبي في العمليات الجراحية التجميلية في تحديد نطاق التزامات الطبيب وحدود مسؤوليته عن النتيجة المتفق عليها، ولا سيما ما يتعلق بواجب العناية والإعلام والحصول على رضا المريض. كما يترتب على هذا العقد آثار تتصل بحقوق المريض في التعويض عند الإخلال بالشروط أو الإضرار به، وبحماية الطبيب قانونيًا متى التزم بالأصول المهنية والقواعد الطبية المعتمدة .

١) رجب كريم عبد اللاه المسئولية المدنية لجراح التجميل، ج ٢، ط ١ دار النهضة العربية القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٠٩

ولتحقيق ذلك فإن هذا المبحث سينقسم إلى مطلبين أساسيين، يتناول المطلب الأول التزامات الطبيب في العمليات الجراحية التجميلية، أما المطلب الثاني فيتناول موضوع حقوق والتزامات المريض في العمليات الجراحية التجميلية، وكما يأتي .

المطلب الأول

التزامات الطبيب في العمليات الجراحية التجميلية

تفرض طبيعة العمليات التجميلية على الطبيب مجموعة من الالتزامات الدقيقة التي تشكل الأساس القانوني للعلاقة مع المريض. وتستمد هذه الالتزامات قوتها من كون الجراحة التجميلية عملاً اختيارياً لا يهدف إلى علاج مرض، بل إلى تعديل هيئة أو تحسين مظهر، مما يتطلب مستوى مرتفعاً من العناية والوضوح والالتزام.

أولاً: الالتزام بالإعلام والتفسير الدقيق للمخاطر:

يُعد الإعلام المسبق أحد أهم العناصر الجوهرية في العقد الطبي، بل إنه يُعتبر في العمليات التجميلية شرطاً لصحة الرضا ذاته، فالطبيب ملزم بأن يقدم للمريض معلومات واضحة ومبسطة حول طبيعة العملية، والنتائج المتوقعة، والحدود الواقعية للتغيير، والمخاطر المحتملة، والآثار الجانبية، وفترة التعافي

ويشمل الإعلام أيضاً توضيح البدائل العلاجية أو التجميلية المتاحة، وشرح مدى استقرار النتائج أو إمكانية تراجعها مستقبلاً، ويعتبر أي نقص جوهري في هذه المعلومات خللاً في تنفيذ الالتزام التعاقدي، وقد يشكل أساساً للمسؤولية المدنية[١].

ثانياً: الالتزام بالحصول على رضا صريح ومستنير:

لا يكفي الحصول على موافقة شكلية، بل يشترط أن تكون الموافقة مبنية على فهم كامل لكافة أبعاد العملية ويجب أن يكون رضا المريض اختيارياً خالياً من التضليل أو الإخفاء، وأن يُثبت بتوقيع مستندات مكتوبة تتضمن شرحاً وافياً للمخاطر.

ويترتب على غياب الرضا المستنير بطلان العملية من الناحية القانونية، حتى وإن تمت وفق الأصول الفنية، لأن الرضا الواعي هو أساس كل تدخل تجميلي [٢].

ثالثاً: الالتزام ببذل العناية المهنية والمهارة اللازمة:

يجب على الطبيب أثناء إجراء العملية أن يلتزم بالمستوى الفني المتعارف عليه في مهنته، وأن يستخدم التقنيات والأدوات الملائمة، وأن يتبع البروتوكولات الطبية المعتمدة .وترتفع درجة العناية المطلوبة في العمليات التجميلية نظراً للدقة المطلوبة وتأثير أي خطأ بسيط على المظهر الخارجي للمريض، وهو ما يجعل التزام الطبيب في هذا السياق التزاماً مشدداً.

رابعاً: الالتزام بتوثيق البيانات والسجلات الطبية

---

١) عبد المنعم محمد داود المسئولية القانونية للطبيب مكتبة نشر الثقافة ، ١٩٨٨ ص ١٣٠.

٢) سمير يوسف – «قواعد المسؤولية المدنية المترتبة عن الأخطاء الطبية»، مجلة الحقوق والحريات، ٢٠٢٣، ص ٢٣٣-267.

السجلات الطبية جزء أساسي من العقد الطبي، فهي وسيلة لإثبات ما تم شرحه للمريض، وما اتُخذ من إجراءات قبل العملية وأثناءها وبعدها. ويعد غياب التوثيق الطبي الكامل أحد أهم أسباب الخلافات القانونية، بل قد يُعد دليلاً على الإهمال أو محاولة إخفاء معلومات جوهرية.

من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١:

المادة ٢٥١:» في الالتزام بعمل إذا كان المطلوب من المدين أن يحافظ على الشيء أو أن يقوم بإدارته أو كان مطلوباً منه أن يتوخى الحيطة في تنفيذ التزامه فإن المدين يكون قد وفّى بالالتزام إذا بذل في تنفيذه من العناية ما يبذله الشخص المعتاد حتى ولو لم تتحقق الغاية المقصودة. ومع ذلك يكون المدين قد وفّى بالالتزام إذا هو بذل في تنفيذه من العناية ما اعتاد في شئونه الخاصة متى تبين من الظروف أن المتعاقدين قصدا ذلك[١].

والعقد الطبي في القانون المدني العراقي يمتاز بخصائص خاصة، منها ضرورة رضا المريض المستنير، وطبيعة الالتزام الذي قد يكون أقرب إلى الالتزام بالنتيجة في حالات العمليات التجميلية التي يكون فيها الهدف واضحاً ومحدداً كما يشير إلى أهمية تحديد نطاق المسؤولية المدنية للطبيب بدقة وفق العقد الطبي

من القانون المدني المصري قانون ١٣١ لسنة ١٩٤٨:

- تنص على مبدأ أن التعويض يكون بديلاً عن الوفاء إذا تعذّر التنفيذ أعيناً، في حال الإخلال بالالتزام .

---

١) أحمد شرف الدين، مسئولية الطبيب، طبعة ١٩٨٦، ص ١١٣.

- كما تنظم المسؤولية المدنية (العقدية أو التقصيرية) وتمنح المتضرر حق المطالبة بالتعويض عن الخسارة الفعلية وما فاته من كسب، عند إضرار نتيجة الإخلال بالعقد أو الفعل الضار .

هذه الأحكام مفيدة في بحثك حين تتطرقين إلى مسؤولية الطبيب المدنية وتعويض المريض في حال الخطأ أو الإخلال، سواء في حالة فشل النتيجة أو مضاعفات أو نقص إعلام[١].

المطلب الثاني

حقوق والتزامات المريض في العمليات الجراحية التجميلية

لا يتحمل الطبيب وحده كافة الالتزامات، بل يقع على المريض أيضاً مجموعة من الواجبات، في إطار علاقة تعاقدية تقوم على التوازن بين الطرفين.

أولاً: حق المريض في الاختيار الحر للعملية

يمتلك المريض الحق الكامل في الموافقة أو الرفض، ولا يجوز للطبيب ممارسة أي ضغط أو تأثير على قراره. ويجب أن يكون اختيار المريض مبنياً على إدراك واضح للآثار المحتملة، وهو ما يتحقق من خلال التزام الطبيب بالإعلام.

ثانياً: حق المريض في المعلومات الدقيقة

١) محمد حسن منصور المسؤولية الطبية، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ٢٠.

من حق المريض الحصول على معلومات كاملة حول العملية، وتكاليفها، وبدائلها، والمخاطر المتوقعة. ويؤدي غياب هذه المعلومات إلى ضعف الرضا وانعدام المشروعية القانونية للتدخل الجراحي .

ثالثاً: التزام المريض بالتعاون وتقديم البيانات الصحيحة

يقع على المريض واجب أساسي يتمثل في تقديم معلومات صادقة حول حالته الصحية، والتاريخ المرضي، والأدوية المستخدمة، والحساسيات المحتملة. فأي إخفاء لمعلومة جوهرية قد يؤثر في النتيجة أو يعرض المريض للخطر، ويجعل تقييم المسؤولية أكثر تعقيداً.

رابعاً: التزام المريض باتباع التعليمات الطبية

يمتد العقد الطبي إلى ما بعد العملية، إذ يلتزم المريض باتباع الإرشادات الطبية الخاصة بفترة النقاهة، مثل الالتزام بالأدوية، وتجنب التعرض للشمس، أو الامتناع عن بعض الأنشطة، ويؤدي الإخلال بهذه الالتزامات إلى تقليل أو انعدام مسؤولية الطبيب في حال وقوع ضرر يعود إلى عدم التزام المريض بالتعليمات .

المسؤولية المدنية في جراحات التجميل تختلف عن العمليات العلاجية التقليدية، بسبب وضوح الهدف الجمالي للمرضى، وأن الالتزام في هذه الحالات قد يقترب من الالتزام بالنتيجة، مع التشديد على أهمية الإعلام التفصيلي والالتزام بالمعايير المهنية لضمان حقوق المريض وتقليل النزاعات القانونية .

العمليات الجراحية التجميلية أصبحت جزءًا أساسيًا من الرعاية الصحية الحديثة، ليس فقط لتصحيح التشوهات أو الإصابات، بل لتلبية الاحتياجات الجمالية المتزايدة في المجتمع، مما يجعل وجود علاقة قانونية واضحة بين الطبيب والمريض أمرًا بالغ الأهمية لتحديد الحقوق والواجبات لكل طرف وتقليل النزاعات القانونية وحماية مصالح الجميع. تقوم العلاقة بين الطبيب والمريض على التزامات متبادلة، حيث يقع على عاتق الطبيب تقديم الرعاية الطبية وفقًا للمعايير المهنية المعترف بها دوليًا، والحفاظ على سلامة المريض، والحصول على موافقته المستنيرة قبل إجراء العملية، بينما يتمتع المريض بحق الاطلاع على المعلومات الكاملة حول طبيعة العملية ومخاطرها والنتائج المتوقعة، كما يحق له القبول أو الرفض والمطالبة بالتعويض في حال وقوع أي خطأ طبي. المسؤولية المدنية للطبيب تنقسم إلى مسؤولية عقدية ناتجة عن خرق التزاماته التعاقدية تجاه المريض، ومسؤولية تقصيرية تحدث عندما يتسبب الطبيب في ضرر نتيجة إهمال أو خطأ طبي دون وجود عقد مباشر، ويُعد الطبيب مسؤولًا عن الإهمال أو الخطأ الطبي أو عدم الالتزام بالإجراءات القانونية المعمول بها، مع مراعاة الحدود القانونية للمسؤولية مثل المخاطر الطبية المقبولة أو الظروف الخارجة عن إرادته، الموافقة المستنيرة تشكل عنصرًا أساسيًا لحماية حقوق المريض والطبيب على حد سواء، حيث يجب أن يكون المريض على علم كامل بطبيعة العملية، ومخاطرها، والنتائج المتوقعة، وتُعد قاعدة قانونية أساسية لكنها لا تلغي المسؤولية في حال وجود إهمال جسيم من الطبيب، الأخطاء الطبية في العمليات التجميلية يمكن أن تكون

إجرائية أثناء تنفيذ العملية، أو تشخيصية نتيجة تشخيص خاطئ، أو معلوماتية نتيجة عدم تزويد المريض بالمعلومات الكاملة، وتؤكد السوابق القضائية على ضرورة حماية المريض وحقه في التعويض عن أي أضرار ناجمة عن الخطأ الطبي مع مراعاة التزام الطبيب بالمعايير الطبية .

لضمان سلامة العلاقة القانونية بين الطرفين، يجب على الطبيب اتباع البروتوكولات الطبية المعترف بها دوليًا، وتوثيق كافة الإجراءات والموافقة المستنيرة، وتقييم المخاطر الفردية لكل مريض، ويواجه هذا المجال تحديات مثل التوقعات غير الواقعية للمريض وغياب التشريعات التفصيلية في بعض الدول، وكذلك الحاجة للفصل القانوني الدقيق بين الخطأ الطبي والإصابة الطبيعية الناتجة عن العملية، يلعب القضاء دورًا محوريًا في تحديد مسؤولية الطبيب، من خلال تقييم مدى التزامه بالمعايير الطبية، وحماية حق المريض في المعلومات والموافقة المستنيرة، والاستناد إلى السوابق القضائية لتوضيح الحالات التي تُعد خطأ طبيًّا قابلاً للتعويض، من أجل تعزيز هذه العلاقة القانونية، يُوصى بتقديم المعلومات الكاملة للمريض قبل العملية، واعتماد استمارات موافقة مستنيرة شاملة، وتوثيق جميع الملاحظات الطبية والإجراءات رسميًا، بالإضافة إلى تدريب الأطباء على الجوانب القانونية المرتبطة بالممارسات التجميلية في النهاية، تعتمد العلاقة القانونية بين الطبيب والمريض في العمليات التجميلية على الالتزام بالمعايير الطبية، والموافقة المستنيرة، والتوثيق الدقيق، حيث يضمن احترام هذه المبادئ حماية حقوق المريض وتقليل النزاعات القانونية وضمان مسؤولية

الطبيب عند وقوع أي خطأ، مما يشكل الركيزة الأساسية للعلاقة القانونية السليمة في هذا المجال الطبي .

لإثراء البحث وفهم أعمق للمسؤولية القانونية للطبيب في العمليات التجميلية، من الضروري إجراء تحليل مقارن للقوانين المحلية والدولية، حيث تختلف التشريعات من دولة لأخرى في تحديد نطاق الالتزام الطبي وطبيعة المسؤولية المدنية فعلى سبيل المثال، يُنظر في القانون المدني العراقي والمصري إلى الالتزام الطبي أساسًا على أنه التزام ببذل العناية المهنية، مع مراعاة خصوصية العمليات التجميلية، بينما تسمح بعض القوانين الأوروبية بالاعتراف أحيانًا بالتزام الطبيب بتحقيق نتيجة محددة إذا كانت النتيجة متوقعة ومحددة بوضوح، ما يُبرز الفروقات الجوهرية في كيفية تقييم الالتزام القانوني للطبيب والمسؤولية عن النتائج. ويمكن توضيح هذه الفروقات من خلال دراسة حالات عملية وسوابق قضائية، حيث أصدرت محاكم عدة أحكام بشأن قضايا التجميل. ففي إحدى القضايا، طالب مريض بتعويض بعد فشل عملية تجميلية للأنف، حيث رأت المحكمة أن الطبيب التزم بجميع الإجراءات المهنية المطلوبة ولكنه لم يحقق النتيجة الجمالية المرجوة، فقُدرت المسؤولية على أساس الالتزام بالوسيلة وليس النتيجة، ومنح التعويض محدودًا بناءً على الضرر الفعلي. وفي حالة أخرى، رفضت محكمة قضية تعويض لمريض أُصيب بمضاعفات نتيجة إخفائه لمعلومات هامة عن حالته الصحية قبل عملية شد الوجه، ما أوضح أهمية التزام المريض بالتعاون وتقديم البيانات الصحيحة .

كما شهدت محكمة ثالثة قضية تعويض عن تشوه جلدي إثر عملية تجميلية للبشرة، حيث ثبت أن الطبيب لم يُبلغ المريض بشكل كامل عن المخاطر، فتقدمت المحكمة بالتعويض على أساس الإخلال بالالتزام الإعلامي، ما يعكس أهمية دور الإعلام التفصيلي والموافقة المستنيرة في تحديد مسؤولية الطبيب، تضمنت سوابق قضائية أخرى حالات رفض التعويض في العمليات الاختيارية التي تمت وفق الإجراءات الطبية الصحيحة، لكنه لم يحقق الهدف الجمالي، ما يوضح الفرق بين الالتزام بالوسيلة والالتزام بالنتيجة وأثر ذلك على تقييم المسؤولية المدنية للطبيب هذه الأمثلة تؤكد أن فهم الاختلافات القانونية ومتابعة السوابق القضائية ضرورة لتقليل النزاعات، وضمان حماية حقوق كل من الطبيب والمريض، وكذلك توضيح حدود المسؤولية في العمليات التجميلية .

الخاتمة:

ومن خلال ما بحثناه فقد توصلنا إلى عدة نتائج وتوصيات نعرضها على النحو الآتي:

النتائج:

١ – أن العلاقة بين الطبيب والمريض في العمليات الجراحية التجميلية تعتمد على توازن دقيق بين الالتزام المهني للطبيب وحق المريض في المعلومات والموافقة المستنيرة .

٢ – طبيعة الالتزام في هذا النوع من العمليات تميل إلى أن تكون التزاماً مشدداً بالوسيلة مع مراعاة وضوح الهدف الجمالي .

٣ – كما أن عدم توفير المعلومات الكاملة أو التقصير في الإجراءات المهنية قد يرفع مستوى المسؤولية المدنية للطبيب ويؤدي إلى التعويض .

٤ – وتشير المقارنات القانونية إلى اختلاف نطاق المسؤولية بين التشريعات المحلية والدولية، حيث تميل بعض الأنظمة الأوروبية إلى الاعتراف بالالتزام بالنتيجة في الحالات التي تكون فيها النتائج متوقعة ومحددة بوضوح، بينما تركز التشريعات المحلية على الالتزام ببذل العناية المهنية.

التوصيات:

بناءً على نتائج البحث، توصي الدراسة:

١ – ضرورة تطوير الأطر التشريعية المحلية لتشمل نصوصاً واضحة تنظم العمليات التجميلية .

٢ – تحديد معايير للإعلام والموافقة المستنيرة، وضمان توثيق الإجراءات الطبية بدقة، إلى جانب تعزيز التدريب القانوني للطبيب على الالتزامات المهنية والحقوق القانونية للمرضى .

٣ – كما يُنصح بالاستفادة من التجارب القضائية الدولية لتحديد أفضل الممارسات القانونية، وإنشاء بروتوكولات واضحة للتعامل مع الأخطاء الطبية والمضاعفات، مما يسهم في حماية حقوق الطرفين وتقليل النزاعات، ويضمن ممارسة آمنة ومستدامة لجراحات التجميل، ويؤكد على أن التنظيم القانوني الدقيق والمستند إلى الفقه القضائي والمعايير المهنية يشكل حجر الزاوية لضمان العلاقة القانونية السليمة بين الطبيب والمريض وتحقيق العدالة وحماية المصالح المتبادلة.

المصادر

١. عبد الرزاق خلف محمود البقور – «الخطأ في المسؤولية المدنية لطبيب التجميل»، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٩٣، سبتمبر ٢٠٢٥.

٢. مراد بن صغير مدى التزام الطبيب بإعلام المريض دراسة مقارنة) . كلية الحقوق جامعة مولود معمري الجزائر.

٣. عبد الرازق السنهوري الوسيط في شرح القانون المدني الجديد (١) المجلد الثاني، نظرية الالتزام بوجه عام، مصادر الالتزام، الطبعة الأصلية الجديدة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان سنة ١٩٩٨.

٤. أحمد دعيش التزام الطبيب بإعلام المريض، كلية الحقوق جامعة مولود معمري الجزائر.

٥. كريم فؤاد – «المسئولية المدنية عن خطأ جراح التجميل»، مجلة قطاع الشريعة والقانون، المجلد ١٦ – العدد ١٦، أغسطس ٢٠٢٤.

٦. نورة براهيمي – «المسؤولية المدنية عن أخطاء الفرق الطبية والتعويض عنها»، مجلة جامعة مؤتة، ٢٠٢٣.

٧. محمد علي عمران – المسؤولية المدنية عن الأخطاء الطبية، دار النهضة العربية، القاهرة١٩٨٣ .

٨. رجب كريم عبد اللاه المسئولية المدنية لجراح التجميل، ج ٢، ط ١ دار النهضة العربية القاهرة، ٢٠٠٩.

٩. عبد المنعم محمد داود المسئولية القانونية للطبيب مكتبة نشر الثقافة، ١٩٨٨ .

١٠.سمير يوسف – «قواعد المسؤولية المدنية المترتبة عن الأخطاء الطبية»، مجلة الحقــوق والحريات، ٢٠٢٣.

١١.أحمد شرف الدين، مسئولية الطبيب، طبعة ١٩٨٦.

١٢.محمد حسن منصور المسؤولية الطبية، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، ١٩٩٩م.